الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للقضية المائية:

النمو السكاني.. الافراط في الري الزراعي.. التلوث أبرز تحديات الموارد المائية

عدم التوافق بين الاستخدام الأمثل.. وحقوق الملكية الخاصة

كتب/محمد العريقي

■،، من الأمور اللافتة للنظر أن تأخذ القضية المائية اهتماماً ملحوظاً من أصحاب القرار ووسائل الإعلام.. وتفرض جواً من القلق.. الذي نتمنى أن يقود هذا القلق الى اتخاذ التدابير والاجراءات المناسبة للحد من عملية الاستنزاف، وتبنى خطوات عملية لتنمية الموارد المائية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة.

والقضية المائية حقيقة تستحق أكثر مما لمسناه من مجرد إثارة لهذا الموضوع لأن القضية لا تنحصر على مسألة تأمين (شربة الماء).. وإنما لارتباطها بأبعاد ومجالات حيوية أخرى من ناحية، وبجمل الاطار العام للأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد.

وكما نعلم ان العديد من المهتمين قد تناولوا بالتفصيل الأبعاد الحقيقية للأزمة المائية.. ومنها ما طرحته ورقة عمل لمجلس الشورى والتي تناولت هذا الموضوع، وتطرقت تلك الورقة التي ناقشها المجلس العام الماضي الى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه القضية والمتمثلة بالآتي:

● الهجرة المستمرة من الريف الى المدينة نتيجة لنقص فرص العمل والكسب وتدهور الموارد في المناطق الريفية والرغبة في مستويات حياتية أفضل في المدينة، وهذا ينتج عنه المزيد من التدهور في المناطق الريفية ومزيد من الضغط على المصادر الطبيعية المحدودة في المدن.

● الضغط السكاني المتزايد على الموارد المتناقصة أدى الى مزيد من التدهور والهجرة الى المدن، وبالتالي المزيد من التدهور من جراء هجر الأرض وتركها للعوامل الطبيعية.

● تدني مستوى الوعي بشكل عام بخلفيات أبعاد القضايا المائية وأهمية ترشيد استخدامها.

● النزاعات والمواجهات بسبب تعارض المصالح أثر تأثيراً كبيراً على الموارد المائية من حيث الكم والنوع والتأثيرين البيئي والاقتصادي لاستخدام الموارد الشحيحة في عمليات انتاجية متدنية القيمة.

● عدم وضوح الحقوق المائية أوجدت حالات من عدم التوافق بين الاستخدام الأمثل للمياه من جهة وحقوق الملكية الخاصة على المياه من جهة أخرى.

● سيطرة كبار المزارعين في المناطق المختلفة على جزء كبير من المياه وهو ما يتنافى مع الحق الشرعي بالانتفاع العادل من المياه وفقاً للأعراف والحقوق المائية وفي ظل غياب الضوابط الادارية على عملية الحفر.

● ان القات يعتبر مشكلة تواجه القطاع الزراعي الغذائي في اليمن وتتمثل في الزيادة المطردة في زراعة القات واستهلاكه والتي تمثل المساحة المزروعة به أكثر من مائة الف هكتار ومن المتوقع زيادة المناطق التي تزرع القات حيث ان عدد المستهلكين يزداد بشكل كبير جداً.

● عدم الانصياع للأنظمة رغم المحاولات التي بذلت حتى الآن لتنظيم استغلال الموارد المائية الجوفية.

● اهمال المعارف القديمة المتعلقة بالحفاظ على الموارد المائية والتي تعتبر مرتكزاً أساسياً في التعامل مع المياه.

● تفتت وضآلة حجم الحيازات الزراعية تجعل المزارعين غير مهتمين بقضية ترشيد المياه واستخداماتها كما أن الكثير من الآبار التي تم حفرها لا تستخدم إلا مساحات قليلة من الأراضي أقل بكثير من المعدلات في مثل هذه الحالات.

● عدم تحصيص المياه (عدم عدالة التوزيع) تؤدي الى الاسراف في استخدامات المياه.

● غياب القدوة في ترشيد المياه وبالذات في الجانب الزراعي.

● عدم أمان حيازة الأرض تجعل المزارعين غير مهتمين في قضية ترشيد المياه واستخداماتها.

● الطلب المتزايد على الماء نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يقدر بحوالي ٣,٥٪ وتسارع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحسن المتزايد في مستوى المعيشة، كل ذلك جاء في ظل محدودية وشحة الموارد المائية، ولم يواكب ذلك تطور في تنمية هذا المورد.

● تدهور الوضع المائي يؤدي الى تنافس متزايد على مصادر المياه بين قطاعات التنمية والمستفيدين والى التأثير السلبي على الاقتصاد الريفي.

● عدم توفر التكنولوجيا الحافظة والمرشدة للمياه.

● الاستخدام غير المنظم لتقنيات الحفر.

● ضعف منظومة الحوافز الاقتصادية للمزارعين.

● انعدام أو انخفاض مستويات الاستثمار المحلي في مجالات تكنولوجيا حفظ المياه، والزراعة الحافظة، ومنشآت ضغط وادارة المياه.

● تخلف اليات أسواق المياه حيث تقدم خدمات ليست أفضل عن خدمات المؤسسات الرسمية، ولا تخضع لأي معايير نوعية أو كمية أو نظام تسعيرة محددة وتطويرها بدون تنظيم ويتم استغلال مصادر المياه لصالح شرائح استخدام لا تخضع لأي رقابة ولا تدفع أي رسوم، سواء مقابل استغلال مصادر المياه الطبيعية أو مقابل الانتفاع بالمياه من المنشآت الرسمية.

هذه بعض النقاط التي أوردتها ورقة حول المياه لمجلس الشورى ويكل تاكيد هناك عدد منها استوعبها قانون المياه الذي أصدره الأخ رئيس الجمهورية بعد المصادقة عليه من مجلس النواب، ولكن تبقى الأمور بحاجة الى خطوات عملية للتعامل مع القضية المائية بجدية وحرص جماعي.. فهي مرتبطة بحياة المجتمع ككل.

على طريق صنعاء عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٤م:

غرس ما لا يقل عن (١٠٠,٠٠٠) شجرة حتى نهاية العام والحد من تلوث الهواء

دعوة لتكاتف الجهود لرفع الوعي البيئي وتجميل العاصمة

■،، أكد المهندس/عبدالله حمود سنبل وكيل أمانة العاصمة لقطاع النظافة والبيئة، المدير التنفيذي لصندوق النظافة والتحسين ان قيادة الأمانة تركز خلال الفترة المتبقية من العام الحالي على عدد من الأولويات لتهيئة صنعاء عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٤م داعياً الجميع الى استشعار المسئولية ودعم الجهود المبذولة للحفاظ على البيئة والمظهر العام في العاصمة صنعاء.

وقال في ورقة قدمها الخميس الماضي لندوة الأطفال والثقافة البيئية ان هذه الأولويات تتمثل في رفع مستوى النظافة والحد من تلوث الهواء الناتج عن عوادم السيارات وتشجير وتجميل العاصمة بشكل عام والمدينة التاريخية بشكل خاص.. مشيراً الى انه سيتم التركيز على دور النباتات في الحفاظ على البيئة من خلال غرس ما لا يقل عن (١٠٠,٠٠٠) شجرة وشجيرة على مدى الستة الأشهر القادمة لما لذلك من أهمية في تنقية الهواء وإزالة وتخفيف حدة التلوث.

وطالبت توصيات ندوة «الأطفال والثقافة البيئية» جميع الجهات العاملة في مجال البيئة، توحيد صفوفها والاسراع بعقد حلقة نقاش تضم تلك الجهات للخروج برؤية موحدة لنشاطها في المرحلة القادمة.

وأوصت الندوة بأن تتضمن الرؤية الدعوة الى لقاء تشاوري يجمع قطاعي التلفزيون والإذاعة ورؤساء تحرير الصحف الرسمية والحزبية والأهلية لبحث كيفية تفعيل دورها في خلق «ثقافة بيئية».

ودعت جميع الفعاليات الجماهيرية الى التعريف بمخاطر التلوث على البيئة وبالأخص مدينة صنعاء، وطالبت تبني توجه الحكومة في الحد من سيارات الديزل ذات المحركات المعدمة والتي تمثل خطراً كبيراً على صحة سكان العاصمة وتراثنا المعماري.

وفي الجلسة الختامية يوم الجمعة أكد راعي الندوة الأخ/أحمد الكحلاني – أمين العاصمة أهمية مشاركة الجهود غير الحكومية في حماية البيئة وفي التوعية باضرار التلوث البيئي على مدينة صنعاء «عاصمة الثقافة العربية» لعام ٢٠٠٤م.. وقال: نحن نثمن للاخوة في صحيفة «١٧ يوليو» والجمعية اليمنية لنشر الثقافة والمعرفة ومركز بدر العلمي جهودهم في تنظيم الندوة.. وقال: ندعو الجميع الى ان يقوموا بدورهم في التوعية باهمية الحفاظ على بيئتنا نظيفة، لأن ديننا الحنيف يأمرنا بذلك.

وأكدت الندوة التي شارك فيها الأخ/عبدالرحمن بجاش مدير تحرير صحيفة الثورة الى جانب عدد من خطباء المساجد والصحافيين والكتّاب والمهتمين بشؤون البيئة على ضرورة التشاور مع المنظمات العاملة في مجالات الإعلام والثقافة والفن من أجل تبنيها لمحاضرات توعوية واشراكها في خلق ثقافة بيئية واشراك مراكز تعليم القرآن والعلوم الشرعية الخاصة بالذكور والاناث والتعاون مع الروضات والمدارس الخاصة من خلال توفير المادة التوعوية لتقديمها للأطفال المنتسبين اليها.

ودعت الندوة الى تنظيم ورشات عمل لتدريب الاخصائيين الاجتماعيين وقطاع الكشافة والمرشدات واشراك الاتحادات الرياضية في خلق ثقافة بيئية والتشاور مع المجالس المحلية والجمعيات الأهلية وعقال الحارات من أجل تبني جلسات توعية بين الأهالي وتفعيل القوانين الخاصة بحماية البيئة ومواردها.

كما أوصت الندوة وسائل الإعلام بتخصيص مساحة للمادة التوعوية البيئية والتعاون مع الجهات العاملة في مجالي الحماية والتوعية البيئية في خلق ثقافة بيئية والتعريف بالبيئة وما تتعرض له من تخريب يؤثر على حياة الانسان والحيوان، اضافة الى تفعيل دور جمعية الإعلاميين البيئيين في ذلك بكشف السلوكيات المهددة للبيئة وأسباب التلوث البيئي.

وأوصت الندوة كل التنظيمات والأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والمنظمات الجماهيرية الأخرى والوجاهات والمشائخ والعلماء والمفكرين والأدباء بالمساهمة في الاعداد لإعلان صنعاء عاصمة للثقافة العربية وتفعيل دورها في نشر الثقافة البيئية ليحل علينا عام ٢٠٠٤م وصنعاء خالية من اضرار التلوث البيئي.

كما أكدت على تبني التوجه الحكومي في الحد من السيارات العاملة بمحركات الديزل لما تسببه من اضرار وتفشي التلوث البيئي الذي يمثل خطراً على حياة الانسان والحيوان اضافة الى ضرورة تكاتف كل الجهود من أجل بيئة صحية آمنة والتصدي لكل السلوكيات المهددة للبيئة.

دور وسائل الاتصال في نشر الوعي البيئي

إعداد/حمدي دوبلة

■،، ظل الانسان ومنذ ظهوره على سطح الأرض جزءاً لايتجزأ من البيئة.. وفي البداية لم تكن الاحتياجات المحدودة للانسان تقلق انسجام الطبيعة لأن حجم ونوعية الضرر الحاصل بالبيئة كانا ضئيلين جداً.. لكن وفي الوقت الحالي أصبح تزايد عدد السكان وتنوع احتياجاتهم بالاضافة الى نشاطاتهم المتعددة نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي يعجل من سرعة التدهور البيئي.. وهو ما جعل الأمر بشكل عام يتطلب وجود أفراد ومجتمعات يمتلكون درجة كبيرة من الوعي البيئي وهو ما لن يحدث إلا بمعرفة الانسان لبيئته ومشكلاتها ووعيه بالحلول والتخفيف من تلك المشكلات قدر الامكان.

ولقد ظنت الكثير من الدول خطأ في بادئ الأمر ان المشاكل البيئية لا تعنيها بصورة أساسية وإنما تخص البلدان المتقدمة الى ان بدأت معظم الدول تتاثر بمصادر التلوث البيئي التي لا تعرف حدوداً سياسية ولا مستويات اجتماعية.. فما يحصل في بلد ما تتاثر به بقية البلدان المجاورة.. كما ان لكل بلد مصادر خاصة للتلوث البيئي.. ومن هنا أصبح للوعي البيئي دور كبير ومهم في المجتمع لأنه ينشر المعرفة ويزود بالمهارات الضرورية ويساعد في اكتساب السلوكيات الايجابية للتعامل مع المشكلات البيئية.

وفي بلادنا ظل الاحساس بخطر التلوث البيئي محدوداً.. ولم تؤخذ التوعية البيئية الطرق الإعلامية والوسائل المناسبة بحيث تتوافق مع حجم وأهمية المشكلة وظلت والى وقتنا الراهن مسألة التوعية البيئية قليلة في وسائل الاتصال الجماهيري.

ولم تؤخذ في الغالب السير العلمي والبرامج المخطط لها والمنتظمة بدقة ولم تظهر في وسائل الاتصال الجماهيرية في بلادنا تلك البرامج والنشاطات التي توجه للناس عامة أو الى شريحة معينة بهدف توضيح وتعريف مفهوم بيئي معين أو مشكلة بيئية محددة لخلق اهتمام وشعور بالمسئولية وبالتالي تغيير اتجاههم ونظرتهم واشراكهم في المساهمة وايجاد الحلول المناسبة لها.. وفي هذه الورقة سنحاول تقييم دور وسائل الاتصال في نشر الوعي البيئي على المستوى المحلي ومدى ما تقدمه هذه الوسائل وكذا المطلوب منها لتعزيز دورها المفترض.

وسائل الاتصال والبيئة

● وسائل الاتصال الجماهيرية المتمثلة في الإذاعة والتلفزيون والصحافة الحكومية والحزبية والأهلية تظل ذات دور خطير ومؤثر في المجتمع.. فلكل وسيلة من تلك الوسائل قوتها المؤثرة والفاعلة وخصائصها المؤثرة على المجتمع ولا يمكن الاستغناء عن بعضها لأنها تتكامل فيما بينها وتكون محور اتصال جماهيري عام..

وتظل الإذاعة المسموعة صاحبة الحيز الأوسع مما للوسائل الأخرى بحكم طبيعتها السمعية السهلة.. فجهاز الاستقبال «الراديو» خفيف الحمل وسهل الاستخدام وواسع الانتشار ويمكن الاستفادة والاستماع اليه في السيارة وفي المطبخ وفي الحقل والدكان وفي أي مكان ولا يحتاج الى الجلوس في البيت للاستماع اليه ولا الكهرباء لتشغيله وهو ما يميزه عن الوسائل الأخرى.. ويبقى للتلفزيون قوة الابهار وحيوية الصورة وتفاعلها بشكل يجعل المتلقي للرسالة الإعلامية مندمجا مع الصورة والصوت التلفزيوني الى حد الاحساس بالمشاركة الوجدانية والانفعالية وبالطبع ان أحسن استغلال الكاميرا التلفزيونية استغلالا يتناسب وطبيعتها الابهارية.. كما ان للصحافة المقروءة دورها في تمكين القارئ من الاطلاع عليها والتمعن في محتوياتها والرجوع اليها بسهولة ويسهر.. فالكلمة المكتوبة لها ديمومة أطول من الكلمة المسموعة ولكنها تحتاج الى قارئ يقرأها ويستوعبها عموماً.

ولعلي من خلال الاسترسال في طبية الوسائل الاتصالية الجماهيرية أردت ان الفت النظر الى أهميتها جميعا في التوجيه للمواطن برسالة توعوية ونشر الوعي البيئي باسهل الطرق.. بل ان تلك الوسائل تمثل قوة لا يستهان بها في تحريك وتفعيل دفع قضية البيئة والنظافة والثقافة البيئية وجعلها القضية الأولى في حياة المواطن.. فنشر «فلاشة صغيرة» أي ومضات من الصور مرتبطة بالكلمة التوجيهية عن أهمية الحفاظ على البيئة وضرورة النظافة للصحة العامة وحماية المواطن والبيئة من الأوبئة وعن كيفية التعامل مع الأدوات المختلفة مثل الكهرباء والغاز والكبريت والفلاشات عبر برامج الإذاعة والتلفزيون اليومية يقيناً يساعد بصورة كبيرة على رفع وعي المواطنين جميعاً «متعلمين وأميين رجالاً ونساء – صغاراً وكباراً».

كما ان قيام الإذاعة والتلفزيون بإذاعة برامج وأحاديث دينية وصحية وارشادية تسهم كثيراً في توجيه المستمع والمشاهد توجيهاً حسناً نحو الاهتمام بالنظافة العامة للبيئة.. والاهتمام برعاية الأشجار وصيانة المباني ونظافة الشوارع والمزارع والأسواق وكل ذلك يدفع المتلقي للرسالة الإعلامية التي تبني الحفاظ على البيئة كقضية أساسية في حياته.

وللإعلام المكتوب دور أساسي في تغطية أنشطة وفعاليات النظافة والبيئة والتي يقوم بها أعضاء مجلس النواب والمدارس والجامعات والجمعيات الأهلية وغير ذلك من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الى جانب نشر أحاديث ومقابلات مع المتطوعين في أعمال النظافة وابراز صورهم وأسماؤهم وهم يؤدون واجبهم الوطني وهو الأمر الذي لا شك سيدفع الآخرين الى الاقتداء بهم والى الحذو حذوهم.. لأن الانسان بطبعه جبل على حب الكمال وحب الظهور بالمظهر الجميل الذي يرفع من شأنه.. وإذا ما سخرنا وسائل الإعلام لترفع شأن المتطوعين لقيادة المجتمع نحو النظافة والحفاظ على البيئة فإننا بذلك سنكون قد حققنا نجاحاً ممتازاً.. كما ان لبرامج الأطفال والأسرة دوراً هاماً في التشجيع على حب النظافة لديهم وبامكان القائمين على تلك البرامج اعتماد جوائز تشجيعية وهدايا رمزية للمبرزين من الأطفال في حب البيئة والنظافة وحرصهم عليها.. وبالامكان تصويرهم واجراء مقابلات معهم ليندفع الآخرون الى تقليدهم.. ويمكن للصحافة ان تساهم بشكل فعال مع كل شرائح المجتمع باجراءاتها الريبورتاجات الصحفية عن أنشطة وفعاليات مسئولي البيئة والنظافة ومقابلة المدراء والعمال وغيرهم من العاملين الرسميين في مجال النظافة خصوصاً.. فضلاً عن امكانية قيامها بنشر عدد من الشعارات المكتوبة لحث القراء على النظافة وعلى الحفاظ على البيئة وعلى صيانة حنفيات المياه والتعامل مع فيش الكهرباء ومواسير واسطوانات الغاز وعلى صيانة الحدائق العامة وصحة وسلامة البيئة عموماً..

وكل ما سبق يظل في اطار المفروض ولا ننكر اطلاقاً ان وسائل الاتصال الجماهيرية في بلادنا تؤدي الكثير من تلك المهام إلا ان ذلك بالطبع يظل عشوائياً وموسمياً ومرتبطاً بتأكيد مسؤول كبير وزيارته لمرفق أو مؤسسة لها علاقة مباشرة بالبيئة.. كما ان البرامج الهادفة الى نشر الوعي البيئي قد تكون شبه معدومة في الإذاعتين المسموعة والمرئية وإن وجدت فإنها غالباً ما تكون غير موجهة بدقة ولا ينطبق عليها شروط الرسالة التوعوية التي تستهدف خلق رأي عام مدرك لأخطار التلوث البيئي وأهمية الحفاظ على نظافة البيئة.

وتظل الصحافة أكثر اهتماماً بالشأن البيئي مقارنة بالوسائل الاتصالية المسموعة والمرئية غير ان رسالة الصحافة تظل أقل تأثيراً وجمهورها مقتصر على الطبقة المثقفة ولا تصل بالتالي الى الفئات الأكثر تأثيراً وتأثراً بالوضع البيئي في الوطن.. ولا يعني هذا القول اعفاء الصحف من القيام بهذه المهمة الوطنية أو ان تلك الصحف وخاصة الرسمية منها قد قامت بدورها كما يجب في نشر الوعي البيئي ولكن يجب تكثيف المواد والتناولات الصحفية للتوعية بمصادر التلوث البيئي وكيفية الحفاظ على البيئة والنظافة.

الواقع البيئي في وسائلنا الإعلامية

● بدأ الاهتمام بالوضع البيئي في وسائل الاتصال الجماهيري في بلادنا بصورة تدريجية وموازية للمشكلات البيئية التي بدأت في الظهور في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وبأشكال مختلفة من محافظة الى أخرى.. وبشكل عام فقد اقترنت البيئة بالنظافة أو بمعنى أدق بتراكم المخلفات وعجز الجهات المعنية في ترحيلها.. مما أفضى الى وجود رأي عام أفسح المجال أمام وسائل الاتصال المختلفة الرسمية والأهلية ان تفرد مساحات أمام رواد القلم البيئي في اليمن وظهرت كتابات عبر الصحافة الرسمية أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات تدعو الى مأساة البيئة والمحافظة عليها من خلال التعامل مع المخلفات وترحيلها وعلى اثر ذلك وضعت الملصقات التوعوية الداعية الى التعامل الأجدى والأسلم مع المخلفات وعقدت اللقاءات التوعوية المباشرة وأخذت جمعية الكشافة والمرشدات وصحة البيئة الدور الأكبر فيما قبل عام ١٩٩٠م وتعرض الإعلام بكافة وسائله لهذه المشكله .. ويمكن تسمية هذه المرحلة بالأولى في ظهور التوعية البيئية في وسائل الإعلام وإن كانت قد اقترنت البيئة في هذه المرحلة بصحة البيئة وحسب ..

أما المرحلة الثانية تمثلت في إنشاء أجهزة بيئية تحت وزارات خدمية كالأشغال وغيرها وبقيام الوحدة اليمنية إنشئ مجلس حماية البيئة وهذه المرحلة يمكن اعتبارها البداية الحقيقية لنشاة الإعلام البيئي والذي تجسد في الصحافة حيث صدرت نشرة البيئة وهي أول منشور بيئي يتناول قضايا البيئة بأسلوب إعلامي بيئي وتزامن هذا الإصدار مع العام الثاني من تأسيس مجلس حماية البيئة لتصدر مجلة البيئة سنة ١٩٩٥م .. وقد تناولت الصحافة الرسمية مواضيع البيئة حسب المشكلات البيئية لتخصص في عام ١٩٩٤م صفحات بيئية في كل من صحيفتي الثورة و١٤ أكتوبر ومازالت حتى يومنا تظهر أسبوعياً ثم إصدار أول نشرة غير حكومية تحت مسمى البيئة الحضرية عام ١٩٩٦م كما صدرت أول صحيفة بيئية متخصصة عام ١٩٩٩م عن جامعة تعز وكذا صحيفة أمانة العاصمة التي تعطي الجانب البيئي اهتماماً ملحوظاً إلى جانب ما تتناوله الصحافة الحزبية والأهلية من موضوعات بيئية متفرقة .. وفي الإعلام المرئي فقد تدرج الإعلام البيئي عبر القناتين الأولى والثانية في مواكبة التوعية بالمشكلات البيئية من خلال التغطية للفعاليات البيئية وكذا بث الفلاشات والتنويهات البيئية المختلفة والتي كانت تأخذ حيزاً من الخارطة البرامجية للإعلام المرئي إلى جانب تضمين الخارطة البرامجية للقناة الثانية ببرامج بيئية متخصصة تحت مسميات لها علاقة مباشرة بالبيئة .. ولابد من الإشارة إلى أن الإعلام المرئي خصص خلال العقد الماضي حلقات ساخنة استهدفت مشكلات بيئية معينة.

وتطرقت إليها من كافة جوانبها والإضرار والمعالجات الأولية والآثار البيئية والصحية لها ولعل أهم مشكلتين تطرقت لهما «الحلقة الساخنة» هما طفح مياه الصرف الصحي ومشكلة مخلفات القمامة من خلال برنامج «من المسؤول» الذي شهدته الخارطة البرامجية السابقة .. والذي من خلاله حازت هاتان المشكلتان على اهتمام الحكومة وبذلت جهود لحلها في أمانة العاصمة ومختلف المحافظات ولاتزال المعالجات قائمة .. أما الإعلام المسموع فقد تفاعل بمواكبة التوعية البيئية من خلال البرنامجين الأول والثاني والإذاعات المحلية في محافظات تعز والحديدة وحضرموت وقد تبنت تلك الإذاعات برامج إذاعية بثتها في أوقات متفرقة وتطرقت بشكل مباشر وفاعل للمشكلات البيئية في بلادنا من خلال استضافة المختصين والخبراء ومتخذي القرار والمعنين ووضعهم أمام المشكلة والردود على استفسارات المواطنين المتفاعلين مع هذه المشكلات كما ظهرت برامج إذاعية في حلقات بيئية متخصصة .

تقييم وضع الإعلام والتوعية

وعند تقييم وضع الإعلام والتوعية البيئية في مختلف وسائل الاتصال في بلادنا يمكن القول بأن السنوات الأخيرة وخاصة منذ العام ١٩٩٨م تقريباً كانت الأوفر حظاً في صعيد الإعلام البيئي وظهور الإعلام والتوعية البيئية في وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمرئية والمسموعة وكان ذلك نتيجة حتمية لتوجهات الدولة تجاه حماية البيئة في ظل الاهتمام العالمي بالبيئة وإسهام المجتمع الدولي في حمايتها من خلال زيادة فترة البث التلفزيوني للقناة الفضائية وهو ما عزز نوعاً من تناول الإعلام المرئي للقضايا البيئة كما أن تفاقم المشكلات البيئية ولدت دافعاً لدى متخذي القرار لتعكس هذه المشكلات عبر الوسائل الإعلامية مخاطر وآثار التلوث البيئي وضرورة الإسراع في إيجاد حلول عاجلة لها ونجد أن خطة وزارة الإعلام للأعوام ٩٨-٢٠٠٠م فيما يتعلق بالبيئة أنها قد أكدت على زيادة الفترة الزمنية الإذاعية والتلفزيونية وكذا زيادة مساحة التغطية الصحفية الهادفة إلى حماية البيئة والإصحاح البيئي وتعميم الوعي بقضايا البيئة وتجسيد السلوك السوي في التعامل معها وتعزيز الانسجام بين السكان والموارد الطبيعية وتعميق الوعي البيئي ليبقى جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العامة والسلوك اليومي للمواطن وكان العامل الرئيسي في ذلك هو التوجه العام دون أن يكون هناك ثمة قرارات صدرت في جانب التوعية والإعلام البيئي بل تعتبر انعكاسات لمؤشرات انعكاس المشكلات البيئية على متخذي القرار .. ولازم نمو وتطور الإعلام والتوعية في بلادنا قيام أنشطة وفعاليات بيئية من خلال ورش عمل ودورات تدريبية إنتاج وسائل توعية مباشرة وغير مباشرة .

وحسب دراسة علمية أجريت في عام ٩٧ لمستوى الوعي البيئي في الجمهورية اليمنية فإن هناك ضعفاً واضحاً في الوعي البيئي للمواطن اليمني ذكوراً وإناثاً ويشمل سكان المحافظات جميعاً حضراً وريفاً وسكان السواحل كما يشمل أيضاً جميع المهن وفي ذلك إشارة واضحة إلى القصور في الأنشطة البيئية المسؤولة عن التوعية البيئية وعلى مستوى المؤسسات والهيئات المسؤولة مسؤولية مباشرة على المحافظة على البيئة والمسؤولة عن التوعية البيئية وكذلك على مستوى الهيئات السائدة من وسائل إعلام وهيئات المجتمع المحلي أو على مستوى المؤسسات التربوية الرسمية كالمدارس وغيرها ونتائج هذه الدراسة التي استعرضنا ملخصاً لأهم ما خرجت به فإن دور وسائل الاتصال الجماهيري في نشر الوعي البيئي لايزال قاصراً وغير فاعل ولا يتناسب مع أهمية الموضوع وضخامة المشكلات البيئية التي تواجهها بلادنا .

النتائج والتوصيات

ولعل من أهم النتائج التي نستطيع الخروج بها بعد هذا الاستعراض السريع لموضوع دور وسائل الاتصال في نشر الوعي البيئي بأنه ورغم وجود أنشطة توعوية بيئية في مختلف تلك الوسائل وظهور العديد من الصحف المتخصصة في الشأن البيئي إلا أن كل ذلك يظل للأسف الشديد مرتبطاً بحدث ما ولايكاد تظهر بصمات واضحة من خلال تبني برامج وخطط مدروسة وذات أهداف ورؤى واضحة .. كما أنه وبالرغم من أن سياسة الإعلام في بلادنا تظل ذات نصوص واضحة المعالم تدعو إلى تبني الإعلام وخدمته للقضايا التي تمس الإنسان بصورة مباشرة إلا أن ظهور برامج إذاعية وتلفزيونية وحتى صحفية ظلت مرتبطة باهتمام المعد والمقدم والكاتب بمعزل عن خطة أو حملة إعلامية شاملة ومنسقة بين مختلف وسائل الاتصال ومما يؤسف له حقاً أن هذه الوسائل الرسمية منها على وجه الخصوص ظلت ولفترة طويلة ربما بعمد أو بحسن نية تحرص على التعاطي مع موضوع التلوث البيئي بسطحية واضحة ودون التطرق المباشر إلى التلوث الصناعي ونتائجه وكذا أضرار عوادم السيارات العاملة بالديزل ولو كان بدأ يظهر مثل هذا التوجه خلال الأيام القليلة الماضية .. إلا أن التلوث البيئي ظل ولفترة طويلة في إعلامنا محصوراً في مخلفات القمامة وحسب .

وبما أن وسائل الاتصال تظل أدوات فاعلة في نشر مفاهيم الثقافة والتجارب والخبرات البيئية وتعزيز القيم والمعارف التي من شأنها ترشيد سلوك المواطنين والارتقاء بهم إلى مستوى المسؤولية والمشاركة الفاعلة للمحافظة على المقومات البيئية فلا بد من التاكيد بأنه من غير الممكن تحقيق أهداف حماية البيئة دون العمل على زيادة اهتمام المواطن بقضايا البيئة وربطها في برامج التنمية وإدخال الاعتبارات البيئية فيها من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتفصيلاً للدور الهام الذي يجب أن تضطلع به وسائل الاتصال وأجهزة الأعمال لابد من الآتي:

- ترجمة حال البيئة وأخطارها الكارثية المحتملة إلى مواد اتصالية وربطها مع حياة المواطن وبيان مدى الخسائر التي سيدفعها المواطن إذا ما حدث تلوث ما .
- معالجة المشكلات البيئية بجهود اتصالية وقائية تمثل إنذاراً مبكراً قبل حدوث المشكلة أو مع حدوثها وقبل تفاقمها وإجراء دراسات مقارنة حول البيئة مما يسهل إمكانية التنبوء مستقبلاً وتطوير مهارات المواطنين للتعامل مع المشكلات البيئية في المنزل والمدرسة والمجتمع المحلي واختيار الوسيلة الإعلامية المناسبة لضمان التأثير المرغوب عند المواطنين للمادة الاتصالية .. ولعل أهم توصية تظل موجهة إلى الجهات المعنية بالشأن البيئي والخبراء والمختصين ومعدي الدراسات العلمية حول الأخطار والآثار السلبية للتلوث البيئي على صحة المواطن والذين عليهم التعامل مع أجهزة الإعلام والاتصال بجدية واهتمام كبيرين .. وبالتالي العمل على مد وسائل الاتصال بالمعلومة وبنتائج دراساتهم وأبحاثهم حتى يتسنى لهم نشرها وإيصالها إلى الجمهور المستهدف لا الاكتفاء بإجراء تلك الدراسات وإيداعها طي الكتمان .. ولكي نكون منصفين فإن الإعلاميين والصحفيين لن يقدموا بكل الأدوار فيما يخص نشر الوعي البيئي وإذا لم تتوفر المعلومات المطلوبة ستظل وسائل الاتصال ومسؤولوها غير قادرين على القيام بمسئولياتهم وواجباتهم إزاء هذه القضية الهامة التي تمس آثارها السلبية الجميع وبدون استثناء .

المراجع :

● دراسة أولية عن التوعية والإعلام البيئي ودورها في التنمية المستدامة ٢٠٠١ للباحث صادق العصيمي - مدير التوعية والإعلام البيئي .

● مهارات تصميم خطط التوعية للجمعية الملكية لحماية الطبيعة بالأردن.

نظرات في الصحافة اليمنية لمحمد المرزوقي .

الصحافة المتخصصة للدكتور سيف مكرد .

مجلة متابعات إعلامية العدد (٣٢) لعام ١٩٩٣م

* ورقة عمل قدمت لندوة «الأطفال والثقافة البيئية» صنعاء ٢٥-٢٦ يونيو ٢٠٠٣م